

المملكة المغربية
+ ٠ ٧١١٤٦ | ١٤٧٠٤٦
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
αθoΠηoΓoι - αθΖΖΣΣ | ΣΣGGΣΠoQ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

حصيلة مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2023 - 2024

في مجال الانفتاح وإثراء
الفكر والحوار المجتمعي

الولاية التشريعية: 2021 - 2027



كَرِهُنَّ الْجَلَالََةَ الْمَلِكَةَ بِمَتَمِّكَ الْقِتْلَاجِ مِنْ نِكْرِهِ إِلَهٌ

تعزيزا لمكانته الدستورية الخاصة ضمن البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل مع مجلس النواب، وترصييدا لمساعيه المستمرة إلى أن «يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية»، واصل مجلس المستشارين ديناميته الانفتاحية على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات، من خلال تنظيم مجموعة من الفعاليات الحوارية والفكرية، انخرطا منه في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار، شهدت السنة التشريعية 2023-2024 مجموعة متكاملة ومترابطة من المبادرات في شكل منتديات وملتقيات فكرية وأنشطة إشعاعية، توخت تعزيز انفتاح المجلس على انشغالات وتطلعات المواطنين والمواطنات وإثراء النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا المجتمعية الراهنة.

التممية القطاعية ولتحقيق الانسجام بين جهود وأشكال تدخل كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية.

ضمن نفس المنطق، وعلى خلفية اتساع الفوارق التنموية بين الجهات، والرغبة المؤكدة في إعطاء زخم جديد لديناميات الاستثمار، فقد سعى المشاركون والمشاركون ضمن أشغال هذا الملتقى إلى تعميق النقاش حول الفلسفة الكامنة وراء التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، وإلى استشراف آفاق تعزيز مكانة وأدوار الجهة، كجماعة ترابية، في التنمية الاقتصادية وفي النهوض بالاستثمار العام والخاص على الصعيد المحلي على ضوء الآليات والتدابير الجديدة لتشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم ريادة الأعمال المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار.

وقد توجت أشغال الملتقى باعتماد بيان ختامي هذا مضمونه:

البيان الختامي لأشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات

20 دجنبر 2023

إن المشاركات والمشاركين في الملتقى البرلماني الخامس للجهات المنعقد يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023 تحت شعار «الجهة: فاعل رئيسي في النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة»،

إذ يعترفون بالرعاية الملكية السامية التي تفضل جلالة الملك حفظه الله بإضافتها على أشغال هذا الملتقى، مجددين تأكيدهم على انخراطهم المتواصل في دعم ورش الجهوية المتقدمة واقتناعهم التام بأهمية تطوير منظومة الحكامة الترابية وإغنائها وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لرفع التحديات التنموية التي تواجهها المملكة؛

وإذ يستحضرون مقتضيات الدستور المؤطرة للجماعات الترابية، لاسيما مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن، المنصوص عليها في الفصل 136 من الدستور، ومبدأ التفريع، المنصوص عليه في الفصل 140 من الدستور، و«مساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثلها في مجلس المستشارين»، المنصوص عليها في الفصل 137 من الدستور؛

وإذ يسترشدون بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ذات الصلة بمجال

التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي وبمختلف جوانب الحكامة الترابية، لاسيما الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة، المنعقدة بمدينة أكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، والتي جاء فيها أن «التطبيق الفعلي لمختلف مضامين الجهوية المتقدمة ببلادنا، يظل رهينا بوجود سياسة جهوية واضحة وقابلة للتنفيذ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك وفقا لسياسة عمومية مبنية على البعد الجهوي وعلى اقتصاد ناجع وقوي، يهدف إلى خلق النمو، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكذا الرفع من نجاعة السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى الجهوي، لضمان استفادة المستهدفين الفعليين منها، إحقاقا لمبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية التي نريدها لجميع مواطنينا على حد سواء»؛

وإذ يستحضرون تأكيد تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد على أن استكمال الإصلاح الجهوي يعد مطلبا أساسيا لتحقيق نقلة نوعية حقيقية في التعاطي مع التحديات التنموية التي تواجهها البلاد؛

وإذ يؤكدون على أن مسار الجهوية المتقدمة يمر، بعد المرحلة التأسيسية التي شملت الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018، من مرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية بما يكرس مداخل الالتقائية على صعيد الاختصاصات التنموية اللامركزية واللامركزية في التدبير الأمثل للاقتصاد الترابي على ضوء المستجدات التي أتى بها الميثاق الوطني الجديد للاستثمار؛

وإذ يثمنون الخلاصات والتوصيات الصادرة عن الدورات السابقة للملتقى البرلماني للجهات، وكذا تلك الصادرة عن المناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة، المنعقدة بأكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، لاسيما ما تعلق منها باعتماد «إطار توجيهي لاختصاصات الجماعات الترابية»؛

وإذ يثمنون الخلاصات والتوصيات الواردة بالرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي شهر أبريل 2023 تحت عنوان «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»؛ وتلك الواردة بالتقرير الموضوعاتي الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات شهر أكتوبر 2023 في موضوع «تفعيل الجهوية المتقدمة: الإطار القانوني والمؤسسي، الآليات والموارد، والاختصاصات»؛

يسجلون قلقهم إزاء:

- استمرارية التوزيع الجهوي غير المتكافئ للاستثمارات العمومية، والذي يعمق الفوارق المجالية والاجتماعية بين الجهات وبين المجالات الترابية التابعة لنفوذ كل جهة، رغم ما يبذل من جهود على مستوى المعادلة؛
- غياب منظومة مبادئ مشتركة ومقبولة (مبادئ توجيهية ومبادئ عمل) بين مصالح الدولة

- وبين الدولة والجهات في مجال برمجة ومعادلة التنمية الجهوية؛
- ضعف الالتقائية بين التوجهات القطاعية التي غالبا ما تحددها مصالح الدولة بشكل عمودي ومجزأ وبين الاختيارات والأولويات التنموية الخاصة بكل جهة على حدة؛
 - عدم التكيف الترابي للآليات والتدابير الجديدة للنهوض بالاستثمار الخاص ودعم ريادة الأعمال المنصوص عليها في الميثاق الوطني الجديد للاستثمار؛
 - التأخر في حصر النصوص القانونية المتعلقة بمجالات تدخل القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، التي تقتضي التتميم أو التعديل في إطار الملاءمة التشريعية والتنظيمية؛
 - عدم استكمال المنظومة القانونية لللاتمركز الإداري وأجرتها رغم مرور خمس سنوات على صدور الميثاق الوطني لللاتمركز الإداري، والتأخر في تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة؛
 - عدم تملك وترسيخ ثقافة نقل الاختصاصات التقريرية من المركز إلى المستوى اللامركز لدى المصالح الوزارية، والتأخر في إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة لمصالح الدولة على المستوى الجهوي؛
 - محدودية نقل أو تفويض الاختصاصات التي أوصت اللجنة الوزارية لللاتمركز الإداري المحدثة لدى رئيس الحكومة سنة 2020 بنقلها في المرحلة الأولى إلى المصالح اللامركزية، لاسيما تلك المتعلقة بمساطر الاستثمار؛
 - محدودية توظيف آلية التعاقد بين الدولة والجهات لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ضمن برامج التنمية الجهوية؛ والتأخر في إخراج مشروع المرسوم المتعلق بتحديد منهجية مسلسل التعاقد، وكذا شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة وباقي المتدخلين وكيفية تتبعها وتنفيذها وكيفية تقييمها، قيد الدراسة لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة، إلى حيز الوجود، بالرغم من تأكيد توصيات الملتقى الرابع للجهات المنعقد يوم 19 أكتوبر 2022 على أهمية مأسسة النهج التعاقدية؛
 - عدم نقل أي اختصاص من الدولة إلى الجهات في المجالات المحددة في المادة 94 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، وعدم تحديد الحد الأدنى من الاختصاصات التي ستنقل إلى الجهات، لاسيما تلك المرتبطة بمجالات وخدمات ذات أهمية مباشرة للمواطنين؛
 - التأخر في إرساء آليات حكامه وتدبير صندوق التضامن بين الجهات؛
 - التأخر في الإعلان عن محتوى التوجهات العامة لسياسة إعداد التراب على المستوى الوطني، وكذا بلورة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على مستوى الجهة، مما أدى إلى إعداد مخططات جهوية لإعداد التراب غير مستندة على مخطط وطني لإعداد التراب؛
 - استمرار محدودية الموارد المالية الذاتية للجهات؛
 - التأخر في المصادقة والتأشير على الصيغ النهائية للجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية؛
 - ضعف نسبة إنجاز المشاريع التنموية المبرمجة ضمن برامج التنمية الجهوية؛
 - التأخر في إخراج مشروع المرسوم المتعلق بمسطرة إعداد تصاميم النقل داخل المجال

الترابي للجهة؛

■ غياب نظام أساسي ملائم للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع.

ويوصون بما يلي:

أولاً، فيما يتعلق بالتدابير الهيكلية ذات الطبيعة الأفقية لتقويم منظومة الحكامة الترابية:

1. إصدار وتفعيل قراري وزير الداخلية المنصوص عليهما في المادة 5 من المرسوم المتعلق بصندوق التأهيل الاجتماعي والمادة 2 من المرسوم المتعلق بصندوق التضامن بين الجهات، من أجل تحديد كفاءات تطبيق نسب معايير الاستفادة وإنجاز التشخيص وإعداد البرامج وتقييمها وتتبعها، مع الأخذ بعين الاعتبار البرامج الوطنية التي تتقاطع في أهدافها مع الغايات والمقاصد من إحداث الصندوقين المذكورين، لاسيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
2. مراعاة، في توزيع مساهمة الميزانية العامة المرصدة للجهات، وكذا في توزيع اعتمادات صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، معايير إضافية تعتمد على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات الفقر والهشاشة على مستوى الجهة، نسب التجهيز بالبنية التحتية الأساسية، مؤشر الولوج إلى الصحة وإلى التمدرس؛
3. التسريع بفتح ورش الملاءمة التشريعية والتنظيمية المتعلقة باختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجماعات الترابية، على ضوء المقتضيات الواردة بالإطار التوجيهي للاختصاصات المنبثق عن أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهة المتقدمة المنعقدة بأكادير شهر دجنبر 2019، وعلى ضوء التوصيات ذات الصلة الواردة بالوثيقة الختامية لأشغال الملتقى البرلماني الرابع للجهات المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2022؛
4. مراجعة الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية لجعله أكثر وضوحاً وتجانساً، لاسيما فيما يتعلق بتدقيق الاختصاصات وإعادة النظر في توزيعها بين الدولة والجماعات الترابية؛
5. تحديد كفاءات ومعايير تطبيق مبدأ التدرج والتمايز بين الجهات عند نقل الاختصاصات، لاسيما تلك المرتبطة بمجالات وخدمات ذات الأهمية المباشرة للمواطنين ولإطار الاستثمار؛
6. إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات (المواد 91 إلى 93 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات) وكذا الاختصاصات المنقولة للجهات (المواد 94 و95 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات)، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار؛
7. تعزيز التوجه المتنامي نحو التعاقد بين الدولة والجهات في شكل عقود برامج اعتباراً لرمزيتها السياسية ولرونيتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمتها في توطيد دعائم الجهوية المتقدمة ومساعدتها على ترسيخ ثقافة التعبئة والتعاون بين

المستويين المركزي والجهوي؛

8. التسريع باعتماد آلية قانونية لترشيد عملية التعاقد بين الدولة والجهة والرفع من نجاعة آليات التعاقد المنصوص عليها في المواد 83 و93 و162 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
9. تحيين البرنامج الزمني الذي اعتمده اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
10. إحداث هيئة قيادة استراتيجية لورش الجهوية المتقدمة لدى رئيس الحكومة لرفع تحدي التقائية السياسات العمومية الوطنية والترايبية، ولدعم وزارة الداخلية في مواكبتها لمجالس الجهات.

ثانيا، فيما يتعلق برهانات النهوض بالاستثمار الخاص على صعيد الجهات:

11. تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمار وتمكين المستثمرين من إنجاز استثماراتهم في ظروف ملائمة؛
12. التسريع باعتماد النص التنظيمي المتعلق بالتوقيعات الرقمية لتعزيز التبادل المنتظم للمعلومات بين كافة الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار على صعيد كل جهة؛
13. العمل على التطوير التشاركي لمواثيق استثمار جهوية، من أجل ضمان تكييف ترابي أفضل لمنظومة الحوافز المنصوص عليها في الميثاق الوطني للاستثمار؛
14. التطوير التشاركي لمنصة إلكترونية بينية على مستوى كل جهة، لتبادل جميع البيانات المتعلقة بالاستثمار على صعيد الجهة؛
15. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها.

ثالثا، فيما يرتبط برهانات السياسة الجهوية للدولة في مجال الاستثمار العمومي:

16. تفعيل «نظام تدبير الاستثمارات العمومية» من أجل ضمان انتقاء أفضل للمشاريع المرشحة لنيل التمويل العمومي، وتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
17. وضع واعتماد منظومة مبادئ مشتركة ومقبولة بين مصالح الدولة وبين الدولة والجهات (مبادئ توجيهية ومبادئ عمل) في مجال برمجة ومعادلة التنمية الجهوية.

رابعا، فيما يتعلق بتحديات تفعيل الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية:

18. استحضار الطابع الإلزامي لبرنامج التنمية الجهوية باعتباره الوثيقة المرجعية المشتركة بامتياز، التي تستوجب تعبئة المصالح اللاممركزة على صعيد الجهة لأجراته وتنفيذه

بتنسيق مع مجلس الجهة؛

19. تعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتثمين مكانتها في مسلسل إعداد عقود البرامج وتنفيذها؛
20. العمل، خلال إعداد برنامج التنمية الجهوية، على بلورة «عرض شامل» للاستثمار بالجهة يقدم مؤهلاتها الاستثمارية والقطاعات ذات الأولوية بالنسبة لها وتدابير المواكبة المتاحة؛
21. إطلاق مسار للتعاون بشأن إجراء آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي؛
22. شروع الجهات في عملية الإعداد القبلي لتقييم الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية حتى تتمكن من إجرائه، عندما يحين الوقت، في المواعيد المحددة ووفقا للأحكام الواردة في المرسوم رقم 2.22.475 الصادر شهر فبراير 2023.

خامسا، ولمأسسة تتبع تنفيذ هذه التوصيات على نحو دوري ومنتظم:

23. عقد اجتماع مشترك، في مستهل كل دورة برلمانية انطلاقا من الدورة البرلمانية المقبلة، في إطار ما تتيحه مقتضيات المادة 115 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، برئاسة السيد رئيس المجلس أو من ينوب عنه، يخصص لمناقشة تقدم ورش الجهوية المتقدمة، بحضور الوزراء المعنيين ومسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لوصايتهم؛
24. أن تتداول هذه الاجتماعات المشتركة، بالأولية، في: متطلبات الملاءمة التشريعية والتنظيمية المتعلقة باختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجماعات الترابية؛ تقدم نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية؛ مستلزمات التكييف الترابي لمنظومة الحوافز التي أتى بها الميثاق الوطني للاستثمار؛ مداخل مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ معايير توزيع مساهمة الميزانية العامة المرصدة للجهات، وكذا توزيع اعتمادات صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛ ومعايير تطبيق مبدأ التدرج والتمايز بين الجهات عند نقل الاختصاصات.

■ الندوة الموضوعاتية الجهوية في موضوع «دور الجهة في التنمية الاقتصادية وتحديات النهوض بالاستثمار»، الرباط يوم 01 نونبر 2023
ضمن محطة تحضيرية ثالثة لأشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع جهة الرباط سلا- القنيطرة يوم الأربعاء فاتح نونبر 2023 بمقر الجهة ندوة موضوعاتية جهوية في موضوع: «دور الجهة في التنمية الاقتصادية وتحديات النهوض بالاستثمار، جهة الرباط - سلا- القنيطرة نموذجا».

ويأتي اختيار هذا الموضوع في سياق مواكبة الملتقى البرلماني للجهات، باعتباره «برلمانا للجهات» وإطارا مؤسسيا للحوار وتبادل الرؤى بين مختلف الفاعلين المعنيين بتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، لما استجد من إصلاحات مواكبة لهذا الورش الإصلاحي الهيكلي، والذي يحتاج إلى دعم مستمر لتوطيد أسسه، وإبراز الإيجابيات المتعددة التي ينطوي عليها، وفي مقدمتها تطوير منظومة الحكامة الترابية وإغنائها، وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لمواجهة التحديات التنموية.

في ذات السياق، وباستحضار عديد الإصلاحات المؤسسية المواكبة ذات الصلة، وعلى رأسها اعتماد ميثاق وطني جديد للاستثمار الذي يتضمن جيلا جديدا من التدابير الإدارية الرامية إلى النهوض بالاستثمار، بعد أن تم في وقت سابق اعتماد ميثاق وطني للاتمرکز الإداري واستصدار مرسوم لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، شكلت هذه الندوة الموضوعاتية مناسبة للتوقف عند مكانة وأدوار الجهة في هذه الدينامية، من زاوية التكامل والالتقائية والتنمية الاقتصادية المدمجة في مواجهة تحديات تقليص الفوارق المجالية.

عظفا على ما سلف، وعلى ضوء تعديل المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية من أجل إحقاق التكامل مع سياسة اللاتمرکز الإداري، وفي سياق مواكبة إعداد وتنزيل التصاميم الجهوية لإعداد التراب

وفيما يلي، أهم الخلاصات التي أفضى إليها النقاش ضمن أشغال هذه الندوة:

- قطعت الجهة ببلادنا أشواطاً هامة، إلا أنها لا زالت تعاني من تداخل الاختصاصات بسبب قلة الموارد المالية وضعف وثيرة اللاتمركز الإداري، مما يجعلها غير قادرة على تلبية انتظارات الساكنة؛
- صعوبة اندماج الجهات في النموذج التنموي الجديد يتطلب حلولاً عقلانية ومؤهلات ومهارات لتمكين الجهات من مواجهة تحديات وإشكالات التنمية؛
- التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة ومتداخلة تتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين وتحتاج إلى تنزيل ترابي ورؤية مندمجة؛
- من أهداف التنمية الاقتصادية، تنمية مندمجة ومستدامة وتضامنية، تروم جعل المجالات الترابية أكثر جاذبية وتنافسية، واستقطاب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، فضلاً عن تقديم خدمات ذات جودة عالية لفائدة المرتفقين والمستثمرين؛
- دعم الاستثمار والنهوض بمناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية بالجهات يتم عبر الدعم المالي، والمواكبة التقنية والقانونية، مع إنجاز مشاريع البنيات التحتية من أجل توفير مناخ مشجع لتوطين الاستثمارات وتعبئة الشركاء واستقطاب المستثمرين وإنعاش التشغيل ومواكبة المقاولات؛
- تتجلى رهانات الالتقاءية من أجل تفعيل الجهوية ببلادنا في المقتضيات الدستورية التي تنص على الشراكة المؤسسية ومرسوم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والمرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية؛
- التعاقد هو تتويج لمسلسل تشاوري لتجسيد الالتقاءية على مستوى البرامج والمشاريع التنموية، وهو أسلوب للتدبير يجب إعطاؤه العناية التي يستحقها على مستوى جهات المملكة؛
- تحقيق الالتقاءية يتطلب التنسيق بين المصالح اللامركزية، مع وجوب

إرساء سياسة تعاقدية وإصلاحات لتجويد الخدمات العمومية على المستوى الجهوي؛

- الالتقائية مسألة هيكلية أتى بها دستور المملكة الذي جعل السلطة المالية بيد السلطة المنتخبة بدل السلطة الإدارية، ورغم ذلك لا زالت هناك عدة اختصاصات في يد السلطة الإدارية، مما يؤثر سلبا على اعتماد وإعمال الالتقائية، خاصة على مستوى المراقبة الإدارية، ومواكبة إنجاز المشاريع التنموية؛

- تجاوز العراقيل المسطرية وابتكار الحلول لجلب الاستثمارات ودعم المستثمرين مدخل أساسي لتحقيق التنمية وتحسين مناخ الأعمال؛

- هناك تفاوتات مجالية كبيرة بين المناطق الداخلية والساحلية ويجب العمل على تجاوزها؛

- ضرورة المرور إلى السرعة القصوى في استكمال شروط نجاح ورش الجهوية المتقدمة وسياسة اللاتمرکز الإداري على ضوء التوجيهات الملكية السامية، الواردة في الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة شهر دجنبر 2019، والتي أكد فيها جلالته على ضرورة تعبئة كل الطاقات، والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، والتي يجب ان تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي .

■ الندوة الموضوعاتية الجهوية في موضوع «التنمية الجهوية: رهانات التخطيط وتحديات التنزيل»، طنجة يوم 16 نونبر 2023

ضمن محطة تحضيرية هي الرابعة من نوعها لأشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة يوم الخميس 16 نونبر 2023 ندوة موضوعاتية حول «التنمية الجهوية: رهانات التخطيط وتحديات التنزيل».

وقد ترأس أشغال هذه الندوة التحضيرية، الرابعة من نوعها، رئيس مجلس المستشارين السيد نعم ميارة ورئيس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة السيد عمر مورو، وحضر جلستها الافتتاحية السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة عامل عمالة طنجة أصيلة، إلى جانب عامل عمالة الفحص أنجرة، وعدد من المستشارين والبرلمانيين وأعضاء مجلس الجهة ورؤساء جماعات ترابية بالجهة ورؤساء الغرف المهنية وأعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورؤساء المصالح اللامركزية للدولة وفعاليات من المجتمع المدني.

وتضمن برنامج الندوة إلى جانب الجلسة الافتتاحية، عقد جلستين محوريتين، لامست الأولى موضوع «التخطيط الاستراتيجي الجهوي ورهان تحقيق التقائية الاستراتيجية القطاعية»، فيما لامست الجلسة الثانية موضوع «تنفيذ مشاريع التنمية الجهوية: سؤال الحكامة وإكراهات التمويل».

وباعتبار أن التنمية الجهوية، كمفهوم متقدم لتفعيل الجهوية المتقدمة، تصطدم بمجالات أكثر تعقيدا، يتداخل فيها الاعتبار المفاهيمي والمنهجي (مفهوم التنمية الترابية ومقاربة التدخل) والإطار المؤسسي (اللامركزية واللامركزية)، وتعدد الفرقاء (الدولة، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، مكونات المجتمع المدني)، فقد سعت أشغال الندوة إلى استشراف أشكال التدخل وكذا الآليات المنهجية والتمويلية والمؤسسية التي من شأنها تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة وتشجيع الالتقاءية في تدخلات السلطات العمومية، من منطلق أن الجهة، واعتبارا لمكانة الصدارة والاختصاصات التي تحظى بها في مجال التنمية الاقتصادية، تبقى المستوى الترابي الأنسب لتحقيق التقائية

الاستراتيجيات التنموية القطاعية ولتحقيق الانسجام بين جهود وأشكال تدخل كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية.

وهكذا، فقد شكلت هذه الندوة مناسبة للتأكيد على أن رهانات التنمية تقاس بمدى تنزيل وتقدم المشاريع، وتفعيل عمل المؤسسات والتخطيط وعقلنة التدبير وفق منهج تشاركي جهوي ومحلي، وكذا عبر تحديث الإدارات وتوفير موارد بشرية نوعية كما وكيفا، وتوفير الموارد المالية المناسبة، وتحقيق التكامل والانسجام بين المتدخلين، إضافة الى العمل بجدية لتجاوز مكامن الضعف وتشخيص الحاجيات والاستغلال الأمثل للمؤهلات وتحديد الأولويات وضمان نجاعة التنفيذ.

وقد شكلت الندوة كذلك مناسبة للوقوف عند الإصلاحات التي عرفتها الهندسة المؤسساتية الجهوية لتصبح متكاملة ومنسجمة، ومن أبرز هذه الإصلاحات إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري والشروع في تنزيل مقتضياته من خلال:

- تفعيل دور اللجنة الجهوية للتنسيق خاصة فيما يتعلق بمهمة العمل على تحقيق الانسجام والالتقائية ما بين السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرايمج التنمية الجهوية وباقي برامج التنمية الخاصة بالجماعات الترابية الأخرى؛
- تعزيز مهمة التنسيق بين المصالح اللامركزية للدولة لتغدو شريكا حقيقيا لمجالس الجماعات الترابية؛
- إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية وتفعيل عملها والتي يتمثل دورها الرئيسي في المساهمة في إعداد وإنجاز الدراسات الضرورية لتحديد حاجيات الجهة والعمل على انسجام والتقائية السياسات العمومية والبرامج الجهوية وإنجازها، ومواكبة الأطراف المعنية من أجل تحديد

وإعداد الإطار التعاقدي الملائم لتنفيذ السياسات العمومية وبرامج العمل التي تهتم الجهة المعنية.

- وقد توجت أشغال الندوة بالعديد من الخلاصات، أبرزها:
 - أن تصور التنمية الترابية، يجب أن يندرج في إطار رؤية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات التي يعاني منها كل مجال ترابي، لكن في ترابط مع محيطه المباشر مع ما يستلزم ذلك من تعاضد للإمكانيات، وإعطاء الأولوية للمشاريع ذات النفع المشترك على أكثر من مجال ترابي؛
 - أن برنامج التنمية الجهوية يتعين أن يواكب التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والعمل على بلورتها على المستوى الجهوي ومراعاة إدماج التوجهات الواردة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، والالتزامات المتفق بشأنها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها والمقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة؛
 - أن وثيقتي برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب، من بين الآليات الجوهرية لتحقيق مفاهيم الالتقائية والانسجام والتكامل بامتياز؛
 - أن آلية التعاقد بين الدولة والجهات تعد أبرز وأهم الوسائل الناجعة والعملية لترجمة الالتقائية والتكامل والانسجام بين مختلف البرامج والمشاريع المدرجة في برامج التنمية على المستوى المؤسسي، الميزانياتي والحكاماتي؛
 - أن التخطيط الاستراتيجي مقارنة تركز على التفكير العميق في المستقبل، انطلاقاً من الحاجيات الآنية والمستقبلية لسكان داخل المجال الترابي الجهوي مع الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والفرص، وكذا الإكراهات والمعوقات في مجال التنمية. ومن شأن تحقق الالتقائية عبر تنزيل مبادئ التشاور والتعاون بين مختلف الفاعلين في جميع المستويات الترابية، أن تؤدي لضمان تنفيذ أمثل للمشاريع، وترشيد استغلال الموارد المالية، والتوظيف الأمثل للزمن والجهد والطاقة؛

• أن تحقيق الحد الأدنى من الالتقائية يستلزم اعتماد المقاربة التشاركية التي من شأنها تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة المنشودة، من خلال:

✓ أولاً، التركيز على مرحلة التخطيط من خلال تجويد طريقة ومنهجية إعداد البرامج التنموية التي يجب أن تكون مبنية على تخطيط محكم ومدروس، وعلى دراسة الحاجيات الحقيقية التي يتم تشخيصها بناء على مؤشرات محددة، مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتكامل اختصاصات مختلف الشركاء؛

✓ ثانياً، الانخراط الفعلي للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية بإنجاز المشاريع العمومية من أجل تفعيل وتعزيز دور التخطيط الاستراتيجي للمشاريع، وتوخي الدقة والوضوح أثناء دراسة الحاجيات وتحديد مضمون البرامج التنموية وأهدافها، مع القيام، خاصة خلال مرحلة التخطيط، بالاستشارات القبلية والتنسيق والالتقائية وإشراك جميع المتدخلين المحتملين، خاصة القطاعات الوصية؛

✓ وأخيراً، تجديد الهندسة التعاقدية واعتماد نمط حكامه جديد من خلال أجرأة المقاربة التشاركية والالتقائية لضمان نجاعة مختلف آليات التعاقد المتاحة للجهة عن طريق إبرام العقود بين الدولة والجهات باعتبارها المرتكز المؤطر الوحيد والشامل لترشيد التعاقدات المتاحة للجماعات الترابية.

هذا، وقد تم إجمال تحديات الممارسة في 6 تحديات أساسية:

- التحدي الأول: تحدي التراتبية والتوقيت، لا سيما في ظل غياب إطار قانوني يؤطر تراتبية وتوقيت إعداد مختلف المخططات والبرامج التنموية لمختلف التدخلين على المستوى الترابي؛

- التحدي الثاني: تحدي الجمع بين الحاجيات المحلية وإسقاط البرامج

الوطنية، مع ما يقتضي ذلك من ضرورة مراعاة الاختصاصات الذاتية والمنقولة؛

- التحدي الثالث: تحدي التعاقد والتمويل، والذي يتجلى من خلال صعوبة تحديد الشركاء ومساهماتهم لكامل البرنامج في وقت وجيز، وغياب إطار منهجي يراعي مرونة التخطيط؛

- التحدي الرابع: تحدي اللاتمركز الإداري، والذي يتجلى في التأخر في صياغة الاستراتيجيات القطاعية، وعدم وجود آلية تضمن انخراط جميع الفاعلين المؤسساتيين، وتملكهم للبرنامج، إضافة إلى ضعف هامش التقرير لدى بعض المصالح الجهوية؛

- التحدي الخامس: تحدي الموارد المالية، والذي يتجلى في ضعف الموارد المحولة من طرف الدولة، وصعوبة تنمية الموارد المالية واستخلاص المداخيل الذاتية، وضعف تأطير الجهة في مجال تحصيل الجبايات، وغياب رؤية واضحة حول طبيعة وحجم مساهمات القطاعات الوزارية في المشاريع التنموية ذات البعد الجهوي، علاوة على مطالبة الجهة بالمساهمة في مشاريع تفوق أحيانا مساهمة صاحب الاختصاص الأصلي؛

- التحدي السادس: تحدي الموارد البشرية، والذي يتمظهر من خلال غياب إطار قانوني خاص بالوظيفة العمومية الترايبية، وغياب منظومة تحفيزية تمكن من استقطاب الكفاءات وخلق مسارات مهنية متميزة وفعالة، ناهيك عن النقص الحاد في الموارد البشرية كما وكيفا.

■ التحضير للملتقى البرلماني السادس للجهات: الندوة الموضوعاتية الجهوية في موضوع «الجهوية المتقدمة بين تحديات الممارسة ومتطلبات المراجعة القانونية»، فاس يوم 06 يونيو 2024

تحضيراً لفعاليات الملتقى البرلماني السادس للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع جهة فاس-مكناس يوم الخميس 06 يونيو 2024 بقصر المؤتمرات بمدينة فاس، ندوة موضوعاتية جهوية تحت شعار «الجهوية المتقدمة بين تحديات الممارسة ومتطلبات المراجعة القانونية».

وقد تمت مقاربة موضوع الندوة، التي عرفت حضور رئيس مجلس المستشارين وعدد من أعضاء المكتب ومن أعضاء المجلس، ورئيس جهة فاس-مكناس وعدد من أعضاء الجهة، وممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعديد من ممثلي الإدارة الترابية على المستويين اللامركزي واللامركز والجامعات الوطنية والمجتمع المدني، من خلال زاويتين اثنتين تمت مناقشة كل واحدة منهما في إطار جلسة خاصة:

الجلسة الأولى: وفي إطارها تمت مناقشة التحديات ذات الصلة بالنهج التعاقدية كآلية لبلوغ الالتقائية في النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة على صعيد الجهة.

الجلسة الثانية: وفي إطارها تمت مناقشة رهانات تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لاضطلاع الجهة بمهامها التنموية عبر اختصاصاتها الذاتية والمشاركة.

ولقد تم التتويه في بداية الندوة بالتفاعل الحاصل مع المقترحات الدستورية والتوجيهات الملكية الداعية الى عقد لقاءات دورية للتشاور وتبادل وجهات النظر والنقاش، بشأن تطور ورش الجهوية، بما يضمن تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية وتحقيق ما يستحقه المواطنون من تقدم منصف ومستدام، ورفاهية وازدهار؛ والتذكير بالرهانات المطروحة على الندوة في بلورة خلاصات وتوصيات تشكل أرضية للتداول والنقاش ضمن أشغال الملتقى البرلماني السادس للجهات، مع التتويه باعتماد مقاربة تشاركية متنوعة للتعبير

عن الآراء ومناقشة الاشكاليات واختيار مواضيع ذات راهنية وذات أهمية بالنسبة للفاعلين الترابية؛ من شأن اغناء النقاش العمومي بشأنه بلورة رؤية منسجمة وموحدة ومتقاطعة كفيلة بدعم الدور التتموي المستدام للجهة.

كما تم التأكيد على أهمية إجراء تقييم مرحلي لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ومراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لإعطاء فعالية أكبر لتدخلاتها، مع اسناد مهمة التتبع والتقييم لمؤسسة مستقلة وعرض نتائجها على العموم.

وقد توجت أشغال هذه الندوة بخلاصات وتوصيات على قدر كبير من الأهمية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: خلاصات وتوصيات تتعلق بقضايا التعاقد

- التذكير بخلاصات الملتقيين الرابع والخامس للجهات المؤكدة على ضرورة وضع ضوابط قانونية للتعاقد، ضمن إطار منهجي ومرجعي يحدد بدقة شكيليات وشروط إبرام وتنفيذ العقود والاتفاقيات بين الدولة والجهات من جهة، وبين الجهات فيما بينها، وبينها وبين باقي أصناف الجماعات الترابية، من جهة أخرى؛
- التأكيد على أن غياب إطار مرجعي واضح للتعاقد، وتأخر إخراج النصوص التنظيمية، وعدم صياغة التصاميم الجهوية لإعداد التراب يبطئ إبرام عقود برامج ويحول دون تنزيل عقود برامج ناجعة وفعالة؛
- التذكير بكون ست جهات فقط تمكنت من إبرام عقود برامج مع الدولة وبكون اللجوء المبالغ فيه، وغير المؤطر، لعقد اتفاقيات شراكة وتعاون بين الجهات والقطاعات يطغى عليها الطابع القطاعي، أدت في غالب الأحيان إلى جعل تدخلات الجهات تتميز بالظرفية، وضعف الاندماج، ومحدودية الالتقائية، مع ما ترتب عن ذلك من هدر للموارد، وافتقار للرؤية الاستراتيجية، وضعف الحكامة؛

- التنبه إلى أن كثرة الاتفاقيات تحول دون تنفيذها، وأن نجاحها رهين باعتماد نظام قانوني واضح ومنسجم؛
- التأكيد على دور الآلية التعاقدية لتجاوز الوصاية على الوحدات الترابية، مع ضمان تمويل المشاريع الجهوية وتحديد إطار مرجعي مؤسساتي وقانوني واضح لإنشاء التعاقدات ما بين المستويين الوطني والجهوي، وتوضيح العلاقة ما بين الوحدات الترابية والوحدات اللامركزية بما يضمن استهدافا أفضل، وتوضيح تدخل مختلف الوحدات الترابية في مسار التعاقد؛
- التأكيد على ضرورة التسريع بفتح ورش الملائمة التشريعية والتنظيمية بما يضع حدا للفراغ الذي يميز الممارسات الحالية، ويبين، على الخصوص، أسلوب وآليات التعاقد بين الدولة والجهات، ويبرز الجوانب السياسية المسطرية لمسلسل التعاقد، بدءا من تحديد أهداف ومجالات التعاقد، ثم محتويات العقود، مع التمييز بين ما هو قار وما هو متغير، مرورا بتدقيق مساطر التحضير والتفاوض والتفعيل حسب أدوار الأطراف، قبل التطرق للجوانب المتعلقة بطرق وآليات إشراك الأطراف المعنية في حكمة المسلسل التعاقدي وطنيا ومحليا؛
- التنبه إلى التأخر في تأطير الشراكة مع القطاع الخاص التي تتيح إمكانية الاستفادة من قدرات الابتكار والتمويل المتوفرة لدى القطاع الخاص؛
- التأكيد على أهمية مواصلة تعزيز منظومة اللاتمركز الإداري، ومنح الصلاحيات التقديرية اللازمة للمديرين الجهويين للقطاعات الوزارية بما يجعلها أكثر وضوحا وتجانسا، لاسيما فيما يتعلق بتدقيق الاختصاصات وإعادة النظر في توزيعها بين الدولة والجماعات الترابية، ويسهل تجاوبها مع مستلزمات السياسة التعاقدية على مستوى الجهة؛
- ضرورة تعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وتتمين مكانتها في

مسلسل تهيئ عقود البرامج وتنفيذها، وإعداد دلائل نموذجية توجيهية للتعاقد ووضعها رهن إشارة الجهات وباقي الجماعات الترابية، مع خلق وكالة تابعة لرئيس الحكومة لضمان التعبئة العقارية، لتفعيل أمثل لميثاق الاستثمار؛

- أهمية وضع عقد نموذجي لعقود البرامج مع الانتباه إلى الخصوصيات التي تميز كل جهة عن الأخرى؛
- أهمية التقييم المرحلي للسياسة التعاقدية المنتهجة بغرض الوقوف على جوانبها المميزة وجوانب القصور التي تعثرها، وذلك بفتح نقاش صريح وموضوعي في شأنها مع الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والخروج بمقترحات بناءً تعزز مكانة التعاقد ضمن منظومة الحكامة الترابية؛ مع اسناد مهمة التتبع والتقييم لمؤسسة مستقلة وعرض نتائجها على العموم.

ثانياً: الخلاصات والتوصيات المتعلقة بالاختصاصات والفاعلين

- التذكير بالتزام الحكومة في إطار البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026 باستكمال مسلسل الجهوية المتقدمة من خلال نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المالية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة باعتبارها وحدة سوسيو اقتصادية ومجالية مستقلة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة؛
- التذكير بخلاصات التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2022 - 2023، بشأن ورش الجهوية المتقدمة التي تستعرض عديد المعوقات التي تعترض تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية على مستوى الجهة، وتحول دون تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة، وذلك سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لاختصاصات الجهة، أو تلك المؤطرة لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهة؛

- التتبيه إلى استمرار التفاوتات المجالية والتنمية ما بين الجهات في الاستفادة من الاستثمار العمومي بل وما بين الوحدات الترابية داخل نفس الجهة مما يحول دون ممارستها لاختصاصاتها الذاتية أولاً، والمشاركة والمنقولة ثانياً؛
- اعتبار الندوة فرصة لتقييم تجربة تسع سنوات من الشروع في تفعيل اختصاصات الجهة؛
- اعتبار موضوع الجهة مشروعاً مجتمعياً، يستلزم نجاحه مقارنة شمولية تتجاوز الإطار القانوني واستحضار لواقع الممارسة؛
- ضرورة اعتماد آليات جديدة تدعم قدرات الجهات في ممارسة اختصاصاتها الذاتية خاصة في مجالات النقل والتكوين المهني؛
- التأكيد على أهمية وضع إطار توجيهي لممارسة الاختصاصات يسمح بتدقيق التدخلات القانونية والتنمية لكافة مستويات الإدارة الترابية، واستحضار التكامل في تحديد اختصاصات الجهة الذاتية والمشاركة والمنقولة؛
- تمكين كل مستوى من حزمة محددة من الاختصاصات تتناسب مع وضعيته ومع الإمكانيات والقدرات البشرية المتوفرة لديه، وهو ما من شأنه أن يحول دون تنازع الاختصاصات الذي يحدث بين المتدخلين على المستوى الترابي، ويسهل التعاقد بين الدولة والجهات، وفيما بين الجماعات الترابية، ويضفي الانسجام والتناسق على المبادرات التعاقدية؛
- التأكيد على أهمية استحضار توجهات السياسة العامة لاعداد التراب في تفعيل الاختصاصات، وكذا على أهمية صياغة الجهات لبرامج التنمية وتصاميم التهيئة في وضع تصور واضح من أجل مبادرات تنموية دقيقة وناجعة؛
- الإشارة إلى دور المراكز الجهوية للاستثمار في تحسين مناخ الاعمال

- وجلب الاستثمارات عبر تفعيل أنظمة تحفيزية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة ودعم أسلوب التخطيط الاستراتيجي الاستباقي والمستدام؛
- أهمية تشجيع المقاولات العاملة في القطاعات ذات القيمة العالية والمحدثة لفرص الشغل؛
- الإشارة إلى أهمية اشراك دور الغرف المهنية في اعداد برامج التنمية الجهوية؛
- أهمية تقوية دور الجماعات باعتبارها النواة الصلبة للبناء الجهوي؛
- ضرورة اشراك الجامعة في مشاريع البحث لفائدة الجهة وفي صياغة تصاميم التهيئة، وتكوين النخب.

ثالثا: الخلاصات والتوصيات التي تتعلق بالموارد البشرية

- التأكيد على جعل العنصر البشري في صلب المعادلة التنموية. ومن تم الاستثمار في الموارد البشرية، وتوفير بيئة ملائمة للموظفين على المستوى الجهوي الذين يبقى عددهم محدودا؛
- تهمين الوظيفة العمومية الترابية وجعلها أكثر جاذبية واستقطابا للكفاءات البشرية، مع تسهيل مساطر التوظيف وفتح إمكانية التعاقد مع الخبراء؛
- الإشارة إلى مسؤولية الأحزاب السياسية في تكوين النخب المحلية؛
- إرساء منظومة للتدبير التوعوي للأعداد والوظائف والكفاءات، وتقوية وتحديث القدرات التدييرية، وملاءمة المناصب والكفاءات مع خصوصيات المجال الترابي للجهة؛
- التأكيد على ملحاحية إحالة مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي إدارات الجماعات الترابية إلى مجلس المستشارين، قصد الإسراع بإدراجه ضمن مسطرة التشريع، للنهوض بالموارد البشرية بالجماعات الترابية، واستقطاب الكفاءات على المستوى الترابي وتعزيز التكوين المستمر لفائدة موظفي الجماعات الترابية، مع الحرص على

تضمنه للضمانات الكافية لجعل موظفي الجهات بمنأى عن أي تأثيرات غير موضوعية؛

- ملحاحية مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بتنظيم القطاعات الوزارية وبالوظيفة العمومية والتعيين في مناصب المسؤولية، لتعزيز تنظيم المديرات الجهوية وتحقيق التوازن بين المستوى المركزي واللامركز والرفع من جاذبية المناصب على المستوى اللامركز وتمكين رؤساء المصالح اللامركزية من صلاحيات تدير المسار المهني للموارد البشرية الخاضعة لسلطتهم؛

- التأكيد على أهمية الإسراع بوضع نظام أساسي ملائم للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وتمكينها من الرفع من جاذبيتها لاستقطاب موارد بشرية ذات تجربة وخبرة عالية، أخذا بعين الاعتبار لخصوصيات المجال الترابي التابع لها؛

- اعتبار التكوين وتقوية القدرات أمران أساسيان لأن التنمية ليست مرتبطة فقط بالموارد الطبيعية والمالية وإنما بالموارد البشرية القادرة على تعبئة الاستثمارات والثروات لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة؛

- نقل التجارب الناجحة واعتماد وحدات التكوين الأكثر ملاءمة للموارد البشرية الترابية، واعتماد تكوين أكثر نجاعة للمنتخبين والموظفين بالجماعات الترابية، قائم على تشخيص واقعي للاحتياجات، ويضمن تسريع التعلم المشترك وتبادل التجارب بين الجماعات الترابية على المستويين الوطني والدولي؛

- أولوية بناء القدرات التفاوضية والتعاقدية للجماعات الترابية، عبر تأهيل المنتخبين والأطر الإدارية المحلية وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي يتطلبها التعاقد، سيما في علاقة الجماعات الترابية بالدولة، خصوصا عبر التكوين في مجال التفاوض والترافع بما يساعد المجالس المنتخبة على رفع سقف الأهداف التي تسعى إلى إدراكها في ارتباطاتها التعاقدية

المختلفة، وكذا عبر تأهيل المستويات الإدارية العليا في الإدارات الترابية الجهوية والإقليمية والجماعية.

رابعا: خلاصات وتوصيات تتعلق بالإمكانات المالية الجهوية

- التأكيد على أهمية تكريس الاستقلال المالي للجهة باعتباره أحد أركان الشخصية الترابية؛
- التتويه بتخصيص النسبة الكبرى من مالية الجهة للاستثمار؛
- التذكير في مقابل ذلك بضعف مواكبة النظام المالي الجهوي للدور الطلائعي للجهة في مجال التنمية؛
- التذكير بأن ضعف الموارد المالية للوحدات الترابية الجماعية والإقليمية يزيد في إثقال كاهل الجهات؛
- التذكير بكون تمويل الجهوية لا يزال يعتمد بشكل أساسي على الموارد المرصودة من الدولة بما يناهز 93% خلال الفترة 2018 - 2021 في حين لم تتعدى الموارد الذاتية 7% (حسب التقرير الموضوعاتي الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات خلال شهر أكتوبر من السنة المنصرمة)؛
- اعتبار تزايد تحويل الاختصاصات مقابل استقرار الموارد مدخلا لتكريس وصاية الدولة على الجهات؛
- ضرورة تعزيز الموارد المالية الذاتية للجهة، خاصة الجبائية منها باعتبارها مؤشرا لقياس الاستقلال المالي؛
- الزيادة في الحصة المخصصة للجهة من محصول الضرائب الوطنية بطريقة قارة وكافية؛
- محدودية سياسة الاقتراض في دعم النظام المالي المحلي وإثقالها لقدرات الجهات وإمكاناتها المستقبلية؛
- ضرورة التراجع عن تسقيف حجم استفادة الجهات من الموارد العمومية الوارد في القانون التنظيمي للجهات.

2 - انخراط متواصل لمجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية

■ المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية تحت شعار «العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة»، 19 فبراير 2024

تفاعلا منه مع التوجيهات السامية لجلالة الملك، الذي ما فتئ يؤكد، حفظه الله، ضمن خطبه ورسائله السامية على «الترباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي»، وعلى أن «أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة»، وعلى أن قضايا «المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، مع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق» تعتبر من صميم انشغالات جلالتة، ومن صلب الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، نظم مجلس المستشارين يوم الإثنين 19 فبراير 2024، تحت الرعاية السامية لجلالتة، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية تحت شعار: «العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة».

في هذا السياق، توخى هذا المنتدى البرلماني الدولي، الذي يندرج تنظيمه في إطار مواصلة تفعيل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية، كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته، والتي تؤكد كلها على الدور الأساسي للبرلمانات الوطنية في تدعيم مختلف الجهود الوطنية والدولية في مجالات «القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع»، على وجه الخصوص، إبراز علاقة التلازم والتكامل بين العمل اللائق والتنمية المستدامة على ضوء المنظومة المعيارية الدولية والوطنية ذات الصلة.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية، تولي اهتماما بالغاً لموضوع العمل اللائق، وتعرفه بكونه «العمل الذي يتم في ظروف من الحرية والإنصاف» ويحفظ للعامل «أمنه وكرامته وإنسانيته»، وتتبنى بموجبه العلاقات بين صاحب العمل والعمال ومؤسساتهم التمثيلية على أساس «احترام المبادئ والحقوق الأساسية»، ويحتكم فيه الأطراف إلى أخلاقيات ومزايا «الحوار الاجتماعي» مع السعي الدائم في إطاره إلى «توسيع نطاق الحماية الاجتماعية» وضمان «الدخل الكافي للنساء وللرجال، على حد سواء، من دون أي تمييز».

وعلى مستوى المنظومة المعيارية الوطنية، فيجدر التذكير بأن تصدير دستور 2011 يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه في «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين الحقوق والواجبات»، كما يحظر كافة أشكال التمييز.

وعلى صعيد آخر، ينص الفصل 6 من الدستور على الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية ب«توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنات والمساواة بينهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، فيما يحدد الفصل 31 من الدستور نطاق ومجال الالتزامات الإيجابية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنين والمواطنات على قدم المساواة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وضمن نفس المنطق، ينص الدستور على التزامات إيجابية تتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية، تحقيقاً للطابع الإدماجي للعدالة الاجتماعية (الفصل 32 فيما يتعلق بالأطفال، والفصل 33 فيما يتعلق بالشباب، والفصل 34 فيما يتعلق بالنساء والأمهات والأطفال والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة).

من هذا المنطلق، واعتبارا للمكانة المحورية للعمل اللائق وارتباطه الوثيق بصيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلادنا، وحرصا منه على مواصلة الانخراط والتفاعل التلقائي مع نبض المجتمع، أبى مجلس المستشارين إلا أن يواصل، في إطار أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، الذي دأب على تنظيمه بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير من كل سنة، التأكيد على انخراطه المؤسسي المسؤول في مسار البناء التشاركي لمعالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر السعي، ضمن أشغال النسخة الثامنة من هذا المنتدى، إلى تحليل ودراسة مختلف أبعاد وتأثيرات العمل اللائق في ارتباط بأهداف التنمية المستدامة، واستشراف مقاربات وحلول جماعية مبتكرة لمعالجتها.

عطفا على ما سبق، فقد سعت أشغال هذا المنتدى، بالأساس، إلى: الوقوف عند واقع العمل اللائق في بلادنا والإشكالات المختلفة التي يثيرها، وبصفة خاصة مدى إسهام العمل اللائق في إدراك وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كما حددها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (1)؛ إبراز المكانة التي توليها المنظومة القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة للعمل اللائق، باعتباره عاملا ذو طبيعة أفقية، وذو تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة (2)؛ وتسهيل الضوء على تحديات تأهيل المنظومة الاقتصادية الوطنية وتعزيز الاندماج بين مختلف مكوناتها الإنتاجية، من منطلق أنه «لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني»، كما أكد ذلك صاحب الجلالة نصره الله في خطابه السامي الموجه للأمم بمناسبة تخليد الذكرى 19 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018 (3).

وقد أفضت أشغال المنتدى البرلماني الثامن للعدالة الاجتماعية، التي تميزت بمشاركة وازنة لأعضاء الحكومة، وبمشاركة نوعية لأعضاء مجلسي البرلمان، ورؤساء الجهات، ورؤساء وممثلي الأحزاب السياسية والتنظيمات

المهنية والنقابية، ورؤساء وممثلي المؤسسات الدستورية الوطنية، ورؤساء الجامعات وعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الأجنبية وممثلي المنظمات الدولية ذات الصلة، وثلة من الخبراء المغاربة من ذوي التخصص، إلى استصدار بيان ختامي هذا مضمونه:

البيان الختامي لأشغال المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة

الاجتماعية 19 فبراير 2024

إن المشاركات والمشاركون في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية، المنعقد يوم 19 فبراير 2024 بمقر مجلس المستشارين بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، لتدارس موضوع «العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة»؛

إذ يشيدون بالانخراط المتواصل لمجلس المستشارين في تنظيم المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية على نحو دوري ومنتظم، تخليدا لليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستون بتاريخ 26 نوفمبر 2007؛

وإذ يشيدون بمبادرة مجلس المستشارين وشركائه المؤسساتيين إلى موضوع العمل اللائق في علاقته بالتنمية المستدامة، باعتباره موضوعا على قدر كبير من الأهمية والراهنية؛

وإذ يعتبرون أن الظرفية الحالية، لما بعد جائحة كورونا، تتميز في العالم بأسره بتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأنها لأجل ذلك تستوجب بالفعل التأكيد على المكانة المحورية للعمل اللائق، باعتباره توجها إراديا وحضاريا يعزز من تماسك المجتمعات الحديثة وصمودها في وجه مثل هذه الأزمات ويساهم في إرساء العدالة والسلم الاجتماعيين وخلق الثروة الوطنية وتميبتها؛

وإذ يسترشدون بالتوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، لاسيما تلك الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز

2018، من أن « (...) أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة » وعلى أنه « لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني»؛

وإذ يستحضرون مضامين المواثيق الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة، ومنها على وجه الخصوص:

- أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015 تحت عنوان «تحويل عالمنا»؛

- مضامين رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 20 فبراير 2010، بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، والتي أكد فيها أن العدالة الاجتماعية تستند إلى «قيم الإنصاف والمساواة واحترام التنوع وتيسير فرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وإعمال حقوق الإنسان في كافة مجالات الحياة، بما فيها مكان العمل»؛

- المبادئ المنصوص عليها ضمن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولة عادلة، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة لهذه المنظمة تحت رقم 199/63 بتاريخ 19 ديسمبر 2008، والمتمثلة في «تحقيق العمالة الكاملة» و«ضمان استدامة المجتمعات المفتوحة والاقتصاد العالمي» و«تحقيق التلاحم الاجتماعي» و «محرية الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة»؛

- مضامين القرار حول «التنمية البشرية: النمو الاقتصادي والديمقراطية، دور البرلمانات في التفاعل الضروري بين الحريات ومشاركة المواطنين والنمو الاقتصادي والاستثمارات الاجتماعية»، المصادق عليه من طرف المؤتمر بين-برلماني 86 بسانتياغو بتاريخ 12 أكتوبر 1991، وكذا القرار حول «دور ومكانة البرلمانات في تقوية المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم منقسم»، المصادق عليه من طرف المؤتمر بين-برلماني 108 بسانتياغو بتاريخ 11 أبريل 2003؛

- المبادئ والالتزامات الإيجابية وكذا الأهداف ذات القيمة الدستورية المنصوص

عليها بدستور المملكة المغربية، والتي تدرج جميعها في غاية تحقيق العدالة الاجتماعية.

يؤكدون على:

■ أن تأمين العمل اللائق، بالعدد والنوعية الكافيين، يعد بحق أحد المرتكزات الرئيسية لتوطيد أسس أركان الدولة الاجتماعية، والارتقاء بالمسار التنموي للبلاد وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما يقتضي ذلك من فتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي تأخذ بعين الاعتبار، في آن واحد، انتظارات الأجيال الحالية وحاجيات الأجيال القادمة؛

■ أن العمل اللائق، فضلا عن علاقته المتينة بالتنمية المستدامة، يشكل محمدا رئيسيا لتحسين الأداء الإنتاجي والاقتصادي للمقاولة، ويساعد على إرساء علاقات مهنية جيدة، وتطوير مؤهلات وقدرات الموارد البشرية وإرساء روح المسؤولية الاجتماعية لديها، وذلك في القطاعين العام والخاص على حد سواء؛

■ أن التدابير الاجتماعية الأخيرة التي اتخذتها السلطات العمومية في المغرب، والمدعومة بتشريعات وقوانين طموحة، من شأنها أن تتيح مستقبلا تنزيل سياسات تشغيلية واجتماعية تتوافق والشروط التي حددتها المواثيق الدولية ذات العلاقة بالعمل اللائق؛

■ أن للبرلمانات الوطنية دورا أساسيا في تدعيم مختلف الجهود الوطنية والدولية في مجالات القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع؛

■ أن المسؤولية مشتركة بين البرلمان والحكومة في إغناء المنظومة القانونية الوطنية ذات الصلة بتشريعات الشغل، وفي تكريس معايير العمل اللائق في مقاصدها التنموية المستدامة.

ويوصون على وجه التحديد بما يلي:

1. استحضار ثنائية التكامل والتلازم بين البعد التنموي المستدام والبعد المعياري للعمل اللائق، أثناء إعداد السياسات التنموية العامة أو القطاعية، وذلك تعزيزا للجهود المتواصلة لإرساء دعائم الدولة الاجتماعية؛

2. اتخاذ تدابير وإجراءات أكثر فعالية لتحسين مستوى الامتثال للمعايير

- الدولية للعمل اللائق، وفي مقدمتها القضاء على جميع أشكال عمل الأطفال وأشكال التمييز في أوساط العمل وتقليص هامش الاقتصاد غير المنظم وتعزيز فعالية تدخل جهاز تفتيش الشغل، ودعم الالتزام بشروط السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل؛
3. تعزيز وتشجيع الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات المهنية لأرباب العمل والنقابات العمالية، لتحقيق التوازن بين احتياجات الاقتصاد وحقوق العمال، بما يساعد على تطوير سياسات وتشريعات فعالة تدعم العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة؛
4. اعتماد أجندة وطنية للعمل اللائق على غرار أجندة العمل اللائق الدولية المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية؛
5. دعم وتطوير المعرفة والبحث والتكوين بشأن البعد التنموي المستدام للعمل اللائق؛
6. تعزيز الوظائف الخضراء في كافة القطاعات، باعتبارها وظائف جديدة ضامنة لتوفير شروط العمل اللائق، وأداة محفزة لإدراك أهداف التنمية المستدامة؛
7. الاسترشاد بآراء الهيئات الدستورية المختصة في القضايا ذات الصلة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في معالجتها للإشكالات المرتبطة بشروط تحقيق التنمية في أبعادها الشمولية والمستدامة؛
8. تقديم اقتراحات عملية من قبل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من منظمات نقابية للأجراء ومنظمات مهنية للمشغلين، لتجاوز التحديات التي تواجه تأهيل وإدماج الاقتصاد الوطني في علاقته بتكريس أبعاد العمل اللائق؛
9. إدراج ثنائية التكامل والتلازم بين البعد المعياري للعمل اللائق والبعد التنموي المستدام في البرامج التعليمية ذات الصلة بالتربية على قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية؛
10. إحداث جائزة وطنية للمشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الرائدة في مجال تكريس مساهمة العمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الإنساني والمجالي؛
11. الاستفادة من الثورة الرقمية لإعداد وتطوير برامج معلوماتية ذات الصلة بإحداث مؤشرات لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة انطلاقاً من التقييد بقيم ومبادئ العمل اللائق.

3 - تميز متواصل لمجلس المستشارين ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر

■ مشاركة مجلس المستشارين في الدورة 29 للمعرض الدولي للكتاب والنشر،
09 - 19 ماي 2024

شارك مجلس المستشارين في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم بالرباط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في دورته الـ29. وهكذا واصل المجلس تأكيد وإبراز انفتاحه المؤسساتي المسؤول عبر تفاعله مع زوار المعرض، بما يسهم في ترصيد مقومات ومكتسبات العمل البرلماني وإذكاء الوعي السياسي لدى المواطنين والمواطنات.

وقد أتت مشاركة البرلمان المغربي في هذه التظاهرة الثقافية الهامة تحت عنوان «ستون سنة من العمل البرلماني»، وبتزامن مع تخليد الذكرى الستين لإحداث برلمان المملكة المغربية، في إطار تكريس «البرلمان المنفتح» والتجسيد العملي لانفتاح المؤسسة التشريعية على المواطنين والمواطنات وعلى فئة الشباب والياافعين والمؤسسات التعليمية على الخصوص.

وقد تم بالمناسبة عرض عدد من الصور والفيديوهات والوثائق التي تبرز المحطات الأساسية التي ميزت ستين سنة من العمل البرلماني، والذي واكب منذ البداية التطور المؤسساتي والديمقراطي والمجتمعي ببلادنا، بدءا من إحداث المجلس الوطني الاستشاري سنة 1956 كأول نواة للبرلمان المغربي بمبادرة من المغفور له جلالته الملك محمد الخامس، ومرورا بالمصادقة على أول دستور للمملكة المغربية وإجراء الانتخابات التي انبثق عنها أول برلمان مكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين سنة 1963 في عهد المغفور له جلالته الملك الحسن الثاني، وانتهاء بالإصلاحات العميقة والتنمية الشاملة والمتعددة الأبعاد التي يقودها جلالته الملك محمد السادس نصره الله.

وتعاون بين البرلمان ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، احتضن رواق البرلمان في المعرض ورشات محاكاة لجلسات برلمانية عمومية لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية بعدد من جهات وأقاليم المملكة، سعيا إلى تقريب العمل البرلماني من الناشئة وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية لدى هذه الفئة حيث لعب المشاركون أدوار الشخصيات التي تشارك في العادة في جلسات عمومية بالبرلمان.

وقد سعى البرلمان من خلال هذه المشاركة إلى إبراز الصورة الحقيقية للعمل البرلماني وتمكين زوار رواق المؤسسة التشريعية من الاطلاع على الرصيد الوثائقي الهام للبرلمان وإصداراته وعدد من الدعامات التواصلية الخاصة باختصاصات ووظائف وبنية مجلسي البرلمان المغربي وأهم محطاته التاريخية، بالإضافة إلى التعرف عن قرب على أرشيف جد مهم للمؤسسة التشريعية، وكذا الاستفادة من الشروحات التي تقدم بعين المكان طيلة أيام المعرض حول العمل البرلماني.

هذا، وقد استقبل رواق البرلمان خلال هذه الدورة ما يقارب 13000 زائرا، من الباحثين والأستاذة الجامعيين والمثقفين والفاعلين السياسيين والمؤسساتيين وكذا الطلبة والتلاميذ من مختلف الأعمار، الذين تعرفوا عن قرب على عمل المؤسسة التشريعية من خلال أرشيفها ومختلف إصداراتها وأنشطتها.

ملحق

حصيلة زيارات مقر مجلس المستشارين في أرقام برسم السنة التشريعية 2023-2024

مجموع الزوار	الهيئات
604	- المنظمات الدولية
1842	- الجامعات
1920	- المؤسسات التعليمية
714	- المجتمع المدني



